



دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي (سورية)

ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر حول
"قضايا اقتصادية راهنة"

في الفترة 2005/11/22 - 2006/6/30

الدكتور يوسف عبد العزيز محمود

رئيس قسم الاقتصاد والتخطيط

كلية الاقتصاد - جامعة تشرين

مخطط البحث

مقدمة.

أولاً- مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي.

ثانياً- دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي:

1. تخفيض التكلفة الاجتماعية للانتقال.

2. إصلاح شركات القطاع العام.

3. تفعيل دور القطاع الخاص.

4. إصلاح القطاع المالي والمصرفي.

5. تهيئة مناخ الجذب الاستثماري.

6. تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7. تحرير الخدمات.

8. التعليم والتدريب.

9. تنشيط القوى العاملة.

10. حوكمة الشركات.

المقترحات والتوصيات.

الخاتمة.

مقدمة :

انطلاقاً من التغيرات الكبيرة التي عصفت بالعالم منذ أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين والمتمثلة بانهيار كتلة الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي السابق وظهور العولمة كأعلى أشكال الرأسمالية الحديثة, كل هذا أدى إلى اعتبار اقتصاد السوق هو الغاية التي يراد الوصول إليها في ظل المتغيرات التنموية على صعيد الكثير من الدول النامية.

وبما أن آلية التحول من الاقتصاد المخطط الذي يخضع إلى مبادئ وسياسات معينة تسيير الدولة على أساسها, إلى اقتصاد السوق الذي تحكمه جملة من الظروف والقوانين, هذه الآلية التي تحتاج إلى إجراء المزيد من التعديلات على النظام الاقتصادي السابق وهي دقيقة وحساسة وبحاجة إلى مرونة فائقة في وضع الإجراءات التي سيتم اعتمادها في ظل عملية التحول.

وبما أنه تم طرح واعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي كنظام يُعمل على الانتقال إليه في سورية بعدما كانت تنتهج الاقتصاد المخطط, ولما لهذا التحول من أهمية وضرورة في ظل العملية التنموية التي نشهدها في سورية, كان لا بد من اتخاذ الكثير من الإجراءات الهامة التي تساعد في إتمام عملية التحول بين الاقتصادين دون أن يكون هناك أية آثار جانبية مستقبلاً.

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يلقي الضوء على معالم هذا النوع من الاقتصاد, إذ لا يزال موضع نقاش وتحليل من قبل المهتمين وأصحاب الشأن بالإضافة إلى دراسة دور الدولة والمهام التي يجب أن تقوم بتنفيذها من أجل تأسيس القاعدة الملائمة لانتهاج اقتصاد السوق الاجتماعي, وذلك من أجل تهيئة الجو المناسب لعملية الانتقال هذه دون أن يكون هناك أية عوائق أو مشاكل قد تحيد مسار عملية التحول عن مسارها المراد السير فيه.

أولاً- مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي:

لقد أثار إطلاق مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي في المؤتمر القطري العاشر نقاشاً واسعاً بين الاقتصاديين وأوساط المهتمين في سورية، وقد تمحور النقاش حول الإطار النظري لسياسة "اقتصاد السوق الاجتماعي" حيث رأى البعض ومنهم (أ.د. منير الحمش): أنه لا يمكن الركون في البلدان النامية عموماً، إلى قوى السوق وآلياته في تحقيق التنمية والنهوض بجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولا بد من دور للدولة، ولا بد من أن يكون هذا الدور قوي وحاسم. ذهب البعض الآخر ومنهم (أ.د. مطانيوس حبيب) إلى اعتبار أن اقتصاد السوق الاجتماعي هو: "اقتصاد المبادرات الخاصة المدعومة من الدولة". وهو بذلك شكل من أشكال اقتصاد السوق.

في حين نجد أن (أ.د. عصام الزعيم) قد عوّل على العامل التاريخي والعامل السياسي والاستراتيجي والصراع بين الشرق والغرب دوراً هاماً في ظهور ما يسمّى باقتصاد السوق الاجتماعي.

لذلك فإنني أرى أنه لزاماً علينا وقبل كل شيء توضيح المضمون الحقيقي لمقولة اقتصاد السوق الاجتماعي، وإلا سيقودنا ذلك إلى مزيد من التيه والتخبط، وكما قال كونفوشيوس: "إذا استخدمنا الكلمات بشكل خاطئ، فلن نستطيع اشتقاق النتائج الصحيحة". أي أن يتم الاتفاق على هذا النظام من حيث المفهوم أولاً، ومن حيث قوانينه الخاصة به ومرتكزاته وآلياته ومحركاته الاجتماعية ثانياً، حتى لا يكون اللون الرمادي هو الغالب في فهمنا لهذا المصطلح، وبالتالي فإن عدم وضوح الرؤيا بالنسبة لنا سوف تدفع إلى دخول أصحاب المصالح الأنانية وحصولهم على مكاسب كبيرة من خلال عدم وضوح اللون الأسود من الأبيض في العلاقة القائمة بين الدولة من جهة، وقطاعات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، ويصبح عندها اقتصاد السوق الاجتماعي شعار كغيره من الشعارات التي استنفذت أغراضها من دون أن تحقق أهدافها.

من وجهة نظرنا نرى أن اقتصاد السوق الاجتماعي هو:

اقتصاد السوق الاجتماعي: "هو نظام اقتصادي يقوم على أساس تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بما يضمن التوفيق بين الملكية الخاصة والعدالة الاجتماعية لتأمين رؤية متوازنة لدور الدولة؛ رؤية تعترف بحدود السوق وإخفاقاتها ودور الدولة وإمكانياتها على قاعدة أنهما شريكين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف بناء اقتصاد وطني قادر على متابعة النمو وفقاً لآليته الذاتية".

اقتصاد السوق الاجتماعي ليس بدعة جديدة، بل هو مفهوم قديم أبصر النور في جمهورية ألمانيا الاتحادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ويهدف هذا النموذج إلى التوفيق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ولهذا فهو يرتكز على ثلاثة أسس هامة:

الأساس الأول: المنافسة أي منع الاحتكار من أي مصدر كان، لأن الاحتكار دائماً يؤدي إلى الركود ويعطل إمكانية استخدام كل الطاقات الكامنة.

الأساس الثاني: خلق نوع من تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية المختلفة والحد من القدرة ليس فقط على الاحتكار، بل وأيضاً الحد من سيطرة أقلية على مقاليد الأمور الاقتصادية.

الأساس الثالث: تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن تأدية دورها. إن هذا النموذج أظهر في التجربة أنه قادر على أن يلبي بنجاح متطلبات مجموعة "تعيش تحولات اقتصادية عميقة وتواجه مطالب اجتماعية شتى".

ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي يمكن اختصاره بتدخل الدولة لتوجيه بعض أوجه الإنفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهذه أهداف لا تكثر بها آليات السوق عندما يترك لها الحبل على الغارب، وبهذا المعنى فإن اقتصاد السوق الاجتماعي له تطبيقات عديدة، فهو يأخذ شكلاً محدداً في اليابان لا يختلف جوهرياً في مضمونه عما طبق في ألمانيا الاتحادية ويسمى اليوم في الصين اقتصاد السوق الاشتراكي، وأطلق عليه في الكثير من الدول الأوروبية تسمية أخرى "الاقتصاد الاجتماعي للسوق". وتتباين عادة التطبيقات التفصيلية لاقتصاد السوق الاجتماعي، ففي اليابان جرى التركيز على التزام الشركات

الخاصة بتثبيت العاملين والمستخدمين فيها مدى الحياة، وفي ألمانيا اتخذ شكلاً آخر لتدخل الدولة حيث رعى التوجه من قبل الشركات الخاصة لتبني "الإدارة المشتركة أو المسؤولية المشتركة" وتأمين تفاهم أرباب العمل مع النقابات بشأن سياسة الأجور، وبرهنت التجارب على أن هذه الصيغة "ملائمة للمنافسة" كما أنها أولت التدريب المهني أهمية خاصة لأنه يخدم مصالحها ومتطلباتها بالدرجة الأولى.

إن اقتصاد السوق الاجتماعي يتميز بمبدأين أساسيين:

المبدأ الأول: ضرورة أن تستند ديناميكية الاقتصاد إلى السوق، حيث يضمن لها أكبر قدر من الحرية في الأداء الوظيفي، ما يؤدي بالدرجة الأولى إلى تحرير الأسعار والأجور.

المبدأ الثاني: أن الأداء الوظيفي للسوق لا يمكنه وحده أن يحكم مجمل الحياة الاجتماعية بل يجب أن يتحلى بالتوازن وأن تقابله في كفة الميزان الثانية مقتضيات اجتماعية مطروحة بصورة مسبقة تكون الدولة بمثابة ضامن لها، وبناء عليه فالدولة هي من حيث تعريفها بمثابة دولة اجتماعية.

اقتصاد السوق الاجتماعي وفقاً لهذا التعريف جرى التعبير عنه في أربعة نماذج أساسية، النموذج الياباني، النموذج الألماني، ونموذج الدول الاسكندنافية، وخصوصاً السويد، وأخيراً النموذج الصيني الذي سمّي باقتصاد السوق الاشتراكي، وحققت النماذج الأربعة نجاحات باهرة. ولكن في الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي تعرض هذا النموذج وتحديداً دور الدولة لهجوم عنيف، ولكن ما أسفرت عنه تجربة تطبيق النموذج النيوليبرالي من عواقب كارثية أعادت الاعتبار لاقتصاد السوق الاجتماعي مرة أخرى، وهكذا توصل الاقتصادي ستيفن ليتز بعد مضي عقد كامل على تطبيق السياسات النيوليبرالية، ومن موقع الخبير المتابع إلى أنه "بإمكان الحكومات ومن واجبها أن تعتمد توجهات تساعد بلدانها على النماء، كما تؤمن أيضاً تقاسماً أكثر عدلاً لثمار النمو"، ويدعو إلى "وضع آلية اقتصادية تعتبر أن الدولة والأسواق في حالة تكامل، حالة مشاركة وتسلم بأنه إذا كانت الأسواق في قلب الاقتصاد فالدولة أيضاً لها دور يجب أن تؤديه" وأكثر من ذلك

فإن ستيغليتز يعترف بأن معظم البلدان الصناعية المتقدمة ومنها الولايات المتحدة واليابان، قد بنت اقتصادها في ظل حماية حصيفة وانتقائية لبعض فروعها حتى بلغت مستوى ما من القوة كي تتنافس المواجهة الخارجية"، ولا تزال على أي حال تقوم بذلك، وفي إطار اقتصاد السوق الاجتماعي يتوجب على الدول أن تضطلع بهذه المهمة أيضاً، ويذهب ستيغليتز إلى أبعد من ذلك فيقول: "الأسواق لم تكن تتطور بصورة تلقائية بل إن الدولة قامت بدور حيوي في توجيه تطور الاقتصاد وقد اكتسبت الولايات المتحدة حرية عمل واسعة في الحقل الاقتصادي فحددت قواعد النظام المالي، واتخذت قرارات بشأن الحد الأدنى للأجور وشروط العمل وصولاً إلى وضع نظم لتعويض البطالة والتقدمات الاجتماعية لأجل مواجهة المشكلات التي يحدثها نظام السوق".

من الطبيعي أنه لا شيء مستحيل وإن إرادة الإنسان بوسعها أن تتحول إلى فعل، وما حققته الدول الأخرى من نجاحات يمكن أن نعمل على تحقيقه من خلال دور فاعل للدولة في التنمية، وفي تحديد اتجاه النمو ومعدله، وفي تحديث الاقتصاد، وفي إنجاز، وبسرعة، الشروط الضرورية والملائم للاستثمار المحلي والأجنبي على قاعدة الشفافية في النظر إلى عمل كل من القطاعين العام والخاص، بحيث يعمل الاقتصاد السوري بكافة قطاعاته ضمن آلية اقتصاد السوق مع ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة مالية ونقدية فعّالة.

ثانياً - دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي:

تلعب الحكومات دوراً إنمائياً في توسيع النشاط الاقتصادي الوطني، وفي ظل هذا الدور أخذت كثير من الحكومات مسؤولية تجاه مواطنيها تجسدت هذه المسؤولية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التخطيط الذي لعب الدور الأساس في عملية التنمية، والتخطيط الذي ينتمي لسياسات مالية ونقدية وسياسة تدخل من الدولة لأجل تنشيط الاقتصاد والمحافظة على استقراره.

وإن تقلب الأوضاع الاقتصادية لأية دولة كالتزام الدولة بديون خارجية، تدهور أوضاع السلع التصديرية، ارتفاع أسعار الفائدة، ضعف التبادل التجاري للبلدان النامية، وما إلى هنالك من أوضاع اقتصادية متدهورة، كل هذا يفرض على الدولة إعادة النظر في الدور الذي تلعبه في عملية التنمية، فلقد جرت في العديد من دول العالم عمليات إعادة هيكلة لدور الدولة في اقتصادها تمثلت هذه التغيرات في الانفتاح على الاقتصاد العالمي، الانضمام لمنظمة التجارة العالمي، التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، القيام بإصلاح السياسات النقدية والمالية، العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، وغيرها من الممارسات الإصلاحية.

وكان تقرير التنمية العالمية عام 1997 قد ركز على دور الدولة في العالم المتغير تحت عنوان "من التخطيط إلى السوق" أشار هذا التقرير إلى أن الدول ذات التخطيط المركزي والتي اتبعت إجراءات سريعة باتجاه التحول إلى اقتصاد السوق، وكان تحولها غير كاملاً، وأن النتائج الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي رافقت التحول شكلت تحديات استراتيجية، ورأى التقرير أن المفاتيح الرئيسية للانتقال إلى اقتصاد السوق هو تحرير الأسواق والتجارة وابتكار أعمال جديدة وتحقيق استقرار الأسعار والتوجه نحو حقوق ملكية فردية واضحة. وكان تقرير عام 1997، التقرير الأول لتقديم محاولة شاملة ومنهجية لإظهار أن دور الدولة الفاعلة حيوي من أجل التنمية الاقتصادية حيث أن الدور الفعال للحكومة كان مطلوباً من أجل تطوير وتوجيه الاهتمام نحو القضايا الاجتماعية. وقد ذكر التقرير أن السبل إلى حكومة أكثر فعالية عديدة ومتنوعة ولكنه اختار استراتيجية

مكونة من جزأين لجعل الحكومة أكثر فعالية: الأول يركز على أن تتناسب نشاطات الحكومة مع مواردها، حيث رأى التقرير أن العديد من الدول تحاول أن تقوم بالكثير بموارد محدودة. الثاني إعادة تنشيط المؤسسات الحكومية من خلال حوافز للعمل بشكل أفضل ومن خلال كبح السلوك الاعتباطي الذي يشوبه الفساد. وسورية بوضعها الراهن أي في مرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاجتماعي لا بد لها من القيام بدور كبير يؤدي بعض المهام الواجب القيام بها وخاصة في هذه المرحلة الشديدة الحساسية المتمثلة في الانتقال من اقتصاد ضعيف يعاني من العديد من المشاكل إلى اقتصاد تُعَلَّقُ عليه آمال النهوض الاقتصادي لمواكبة المسيرة الاقتصادية العالمية.

وكان السيد عبد الله الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية قد أعطى بعض المؤشرات التي سيعمل على تحقيقها في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي خلال الخطة الخمسية ومنها:

معدل النمو هو 1.4% سيصبح من 5% إلى 7%.

معدل النمو الزراعي 5%.

الصناعة التحويلية تسعى للانتقال من 0.38% إلى 9% سنوياً.

مجال التأمين والعقارات من 3.1% إلى 3.9%.

النقل والمواصلات 4.1% إلى 5.5%.

وسيتم رفع معدل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 0.7% إلى 2%. ووسطي الأجور من 0.6% إلى 2.8% سنوياً.

أما نسبة البطالة فسيتم تخفيضها من 24% إلى 8.5%.

وعجز الموازنة سيخفض من 13% إلى 5%.

وستعمل الدولة لخلق 1650000 فرصة عمل¹.

لذلك إن القيام بعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب من الدولة القيام بالعديد من الخطوات، نوجز بعض هذه الخطوات:

¹ <http://www.arabborsa.com/articale.php2.articlied=89>

1. تخفيض التكلفة الاجتماعية للانتقال:

شبكات الضمان الاجتماعي:

يمكن تعريف الأمن الاجتماعي على أنه: مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة المستخدمة لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات, وتحرير الإنسان من الحاجة والعوز والحرمان, والحد من خسائره وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية غير الملائمة والتي قد يتعرض لها سواء أكانت من صنع الإنسان كالأزمات المالية والانهيار الاقتصادي أو طبيعية كالجفاف والأوبئة.¹

وعلى الرغم من أن شبكات الأمن الاجتماعي ضرورية في كل مجتمع بغض النظر عن النهج الذي اتبعه, إلا أن الاتجاهات الحديثة المرتبطة بالتطور التكنولوجي والمعلوماتية والعولمة, وضخامة الاستثمارات اللازمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي, وتضاؤل قدرة الحكومات على تأمين هذه الاستثمارات ساهم بشكل نسبي في تقليص دور الدولة ومسؤوليتها في إشباع الحاجات العامة لصالح القطاع الخاص الذي أصبح يقدم هذه الاستثمارات على أسس تجارية ربحية, مما أثر سلباً على الأفراد والأسر, فباتت الحاجة لشبكات الأمن الاجتماعي أكثر ضرورة وإلحاحاً, كما تعتبر شبكات الأمن الاجتماعي أداة ضرورية لتمكين بعض فئات المجتمع التي تضررت نتيجة للعولمة والانتقال إلى اقتصاد السوق, فخلال الفترة الانتقالية سيتضرر العديد من الأفراد والفئات الاجتماعية.

شبكات الأمن الاجتماعي ليست بديلاً عن أنظمة الضمان الاجتماعي التقليدية والحديثة وإنما مكملة لها وبالعودة إلى أول مرة استخدم فيها مصطلح الضمان الاجتماعي (Social Security) كان ذلك في التشريع الأمريكي عام 1935, على أثر أزمة الكساد العالمي في خريف عام 1929 عندما صدر القانون الأمريكي للضمان الاجتماعي لمساندة العاطلين عن العمل وكبار السن.² وتلا ذلك تداول المصطلح في تشريعات دول العالم وفي الموثائق الدولية مثل ميثاق الأطنطي 1941, والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام

¹ الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية, الإسكوا, ص 1.

² نفس المرجع السابق, ص 1.

1948، والتي تشير المادة 25 منه إلى أن الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان، فالضمان الاجتماعي هو نظام شمولي يتضمن مجموعة من التأمينات التي تهدف حماية المواطنين من بعض، أو جميع، المخاطر التي قد يتعرضون لها، وذلك من منطلق أساسي يقضي بتوفير دخل للمواطن في حالة فقدانه القدرة على العمل نتيجة لإصابته أو عجزه أو شيخوخته أو لأي سبب آخر، ولأسرته في حال وفاته، بما يحقق لأفراد المجتمع وللأسر الأمن المادي.¹ وهنا نشير إلى نقطة هامة أنه نظراً لمحدودية الموارد، لا بد من تحديد المجموعات السكانية التي يجب أن تحصل على المساعدات الحكومية (الفقراء- الأطفال- صغار الملاكين- الباحثين عن العمل للمرة الأولى- والمسنين).

أهمية الأمن الاجتماعي:

يزداد الطلب على الحماية الاجتماعية في ظل العولمة لعدة أسباب منها ما سيترتب عن التغيير الذي سيلحق بالسياسات الاقتصادية في الدول النامية، والتي كانت مدعومة ومحمية من الدولة، وسيعمل المستفيدون سابقاً من هذه السياسات على المطالبة بتعويضات عن الأضرار التي لحقت بهم.²

يمثل الأمن الاجتماعي أحد أبرز ركائز إحداث تنمية بشرية حقيقية حيث تلعب التأمينات الاجتماعية دوراً بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال دورها في زيادة الإنتاجية للمواطنين بتوفيرها للرعاية الصحية والنفسية، ومن خلال تأثيرها في الهياكل الإنتاجية وإعادة توزيع الدخل القومي. كما أن التأمينات الاجتماعية أصبحت أداة من أدوات تعبئة الادخار المحلي لتمويل التنمية الاقتصادية (على الرغم من أن هذا الأمر غير موجود في العديد من الدول النامية، والذي لا تعتمد على توظيفها إنما على تعبئتها فقط كما هو الحال في سورية). إن تحديد العلاقة التكاملية في نظام التأمينات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية يمكن أن يكون أساساً لوضع سياسات طويلة الأمد تتفق مع الإمكانيات الاقتصادية في

¹ نفس المرجع السابق، ص2.

² نفس المرجع السابقة، ص27.

الدولة وتساعد على توجيه هذه الإمكانيات، وبالمقابل فإن التنمية الاقتصادية التي توسع من القاعدة المادية اللازمة لإشباع حاجات الإنسان الأساسية تحقق بذلك الأمن الاجتماعي.

إن الربط بين سياسات التنمية الاقتصادية والتأمينات الاجتماعية وتشريعاتها يساعد في تحديد ما يمكن تخصيصه من الدخل القومي للتأمينات الاجتماعية دون الإضرار بالتنمية الاقتصادية، ولكن كثيراً ما يحدث أنه في العديد من الدول يسير الإنفاق الحكومي باتجاه لا يخدم الأمن الاجتماعي ويحول دون تقاسم النمو الذي تم تحقيقه.¹

كما هو الحال في دعم الأغذية للمستهلكين فإنه في الوقت الذي يستفيد الفقراء من هذه البرامج، فإن غير الفقراء يحصلون معظم هذا الدعم، غير أن العديد من الدول تنبعت لهذه الحقيقة، مما جعلها تقدم الدعم من خلال صناديق الدعم الاجتماعي أو من خلال توزيع بعض المواد الغذائية (الاستراتيجية) المدعومة بصورة مباشرة للمستحقين.

وليس عجباً أن نجد أن المستشار الألمانية (أنكيلا ميركل) قد نجحت في الانتخابات الألمانية حديثاً، وذلك بسبب مناداتها بتحقيق الجانب الاجتماعي وتفعيل دور الحكومة باتجاه الطبقات المحرومة.

وتوصلت سلسلة من دراسات الحالات القطرية التي قام بها البنك الدولي إلى أن الفقراء هم الذين يتحملون العبء الأكبر للتخفيضات في الإنفاق الحكومي التي تطوي عليه سياسات الإصلاح الاقتصادي، وترتب على هذه النتائج إعادة النظر في الاستراتيجيات التي من شأنها توفير حماية خاصة للفقراء من خلال شبكات الأمن الاجتماعي. يلاحظ أنه في ظل غياب شبكات الضمان الاجتماعي وترتيبات الضمان ضد البطالة فسيكون تأثير سياسة تخفيض العمالة في القطاع العام على الفقر مباشراً كما أن التخفيض الحاد في التحويلات العينية والنقدية من الحكومة للأفراد يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقية للأفراد، بحيث ينزلق بعضهم

¹ نفس المرجع السابق، ص 6.

إلى دون خط الفقر ومن ثم يزداد معدل الفقر كما يؤدي إلغاء الدعم على السلع والخدمات خصوصاً تلك التي يستخدمها الفقراء، إلى زيادة الفقر مباشرة.¹

وهنا ينبغي الإشارة إلى أنه للسياسات المالية المعنية تأثير على هيكل الموازنة العامة، وليس فقط على مستوى الإنفاق الحكومي، ويقصد بهيكل الموازنة العامة هو التوزيع النسبي لإجمالي الإنفاق على بنود الإنفاق، ويلاحظ في هذا الصدد أن نصيب الإنفاق الحكومي على القطاعات الحكومية (كالتعليم والصحة والتغذية) ربما يزداد على الرغم من انخفاض حجم الإنفاق كذلك يلاحظ أنه حتى إذا انخفض نصيب الإنفاق على دعم السلع والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي أو إجمالي الإنفاق فإن ذلك ربما لا يؤثر على الفقر بطريقة سلبية إذا ما صاحب مثل هذا الانخفاض تحسن ملحوظ في نظام استهداف المستفيدين من مثل هذا النوع من الإنفاق.

يلاحظ أنه عادة ما يترتب عن المعدلات المرتفعة للتضخم تآكلاً في الدخل الحقيقي الذي يؤدي إلى ازدياد الفقر، هذا ويكون وقع التضخم كبيراً في حالة الفقراء الذين عادة ما تكون دخولهم اسمية وغير مصممة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار، وكما أن الفقراء وبشكل بديهي لا يملكون أصول حقيقية أو أصول اسمية قابلة للتكيف مع ارتفاع الأسعار، والذين عادة ما يحتفظون بأصولهم على شكل نقود سائلة، ومن جهة أخرى فإن السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى خفض معدلات التضخم تؤدي إلى الإقلال من الفقر.

كما أن حزمة السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف التي تهدف إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقي، ذلك بغرض إعادة تخصيص الموارد في اتجاه إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري وبشكل عام يلاحظ بأنه عادة ما يترتب عن التخفيض الإسمي لسعر صرف العملة الوطنية ازدياد في الفقر. كما أن عملية إعادة توزيع الموارد نحو إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري، سيؤدي إلى تدني الطلب على العمالة في القطاعات التي تنتج السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وازدياد البطالة في هذه القطاعات.²

¹ تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، ص 6.

² نفس المرجع السابق، ص 7.

وفي ظل هذه التوقعات لتأثير السياسات الاقتصادية الهادفة إلى التثبيت والتكيف الهيكلي، فإن هنالك اتفاق عام على أن عملية صياغة السياسات الاقتصادية لا بد من أن تسترشد بهدف الإقلال من الفقر كمنطلق أساسي ذلك من خلال:

1. أن يتم التأكيد على أن السياسة المالية تقوم بحماية بنود الإنفاق العام التي تعنى بالفقراء، وأن الخدمات العامة يتم تقديمها بواسطة مؤسسات كفوءة، وحماية الإنفاق على التعليم والصحة، والاستثمارات في مشاريع البنية الأساسية في الريف، كذلك الحال يجب التأكد من عدم الإضرار بمصالح الفقراء فيما يتعلق بإلغاء الدعم على السلع والخدمات خصوصاً تلك التي يستفيد منها الفقراء.
2. تأسيس وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتمكينها من تقديم خدمات التأمين للفقراء بكفاءة واقتدار، إن توفير شبكات الضمان الاجتماعي من شأنها ضمان استمرار عملية التنمية وعدم توقفها عندما تقع الأزمة لأنها توفر استمرارية الاستثمار بواسطة الأفراد وذلك في التعليم والصحة والتغذية، وتحول دون لجوء الفقراء للتخلص من أصولهم العينية، على قلتها، لتمويل الاستهلاك الجاري.¹ ومن هذا المنطلق فإنه يمكن النظر إلى شبكات الضمان الاجتماعي على أنها استثمار تنموي طويل المدى وليس على أنها عبء على الميزانية الجارية للدولة.

كما أن هناك إجماع بأنه عندما يتم تصميم شبكات الضمان الاجتماعي في أي دولة فإنه يمكن الاهتداء بالمبادئ التالية:

1. أن تتجاوب شبكات الضمان بطريقة مرنة لاحتياجات الفقراء. ويعني هذا المبدأ أنه يمكن لشبكات الضمان الاجتماعي أن تعمل بمستويات متواضعة خلال الأوقات العادية.
2. أن تتجنب شبكات الضمان الاجتماعي توفير الحوافز السلبية كتلك التي تشجع على عدم البحث عن وظائف والركون إلى الاستفادة من تعويضات البطالة وتلك التي تشجع على الاعتماد على الدعم الحكومي لفترات طويلة.²

¹ نفس المرجع السابق، ص 8.

² نفس المرجع السابق، ص 9.

ولا تعني هذه المبادئ العامة أنه يتوجب تصميم شبكات الضمان على استهداف دقيق للذين يمكن أن يستفيدوا من البرامج المدرجة تحت الشبكة إذ أن عملية الاستهداف نفسها تتطوي على تكاليف ومن ثم فإنه ليس هناك ما يؤكد نجاح الاستهداف الدقيق للفقراء. ويمكن النظر إلى حزمة البرامج التي برهنت على نجاحها في حماية الفقراء وفي فترات الأزمات، وتنقسم هذه البرامج إلى تلك التي توفر فرص العمل للذين يستطيعونه وتلك التي توفر الدعم النقدي للذين لا يستطيعون القيام بأعمال أو حتى لا يمكن تأمين العمل لهم.

أن وضع خطط وبرامج ومشروعات إنمائية راشدة لتنفيذ السياسة الاجتماعية يعتبر شرطاً رئيسياً لتحقيق الأمن الاجتماعي ويقتضي ذلك:

1. العمل على وضع نظام ضريبي عادل وقوي لكي تتمكن الدول من الحصول على الإيرادات الكافية لتغطية التكاليف الباهظة التي تتطلبها شبكات الضمان الاجتماعي، وفرض إجراءات قاسية بحق المتهربين من دفع الضرائب. إذ أننا نلاحظ أن أول شرط لتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي هو وجود الفائض الاقتصادي لدى الدولة. وليس غريباً أن نجد أن أحد الأسباب الرئيسية لانتهاء ولاية الرئيس الأمريكي السابق نيكسون تعود إلى قضية تهربه من دفع الضرائب. إذن يمكننا القول أنه لتطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي لا بد من وجود دور للدولة، ولا بد من أن يكون هذا الدور قوي وحاسم، وهذا ما عبر عنه السيد الرئيس بشار الأسد في كلمته الختامية في المؤتمر القطري العاشر: "إن الدولة القوية وحدها هي التي تتمكن من إنجاز التنمية الشاملة وصيانة قرارها الوطني المستقل...". فالأسواق القوية لا يمكن أن تولد إلا في أحضان اقتصاد قوي تكفل الدولة من خلاله الرعاية الاجتماعية لجميع أفرادها. ولنا في أجدادنا قدوة حسنة، فالخليفة عمر بن عبد العزيز عندما وضع أسس عادلة لدولة قوية وطالب بالعدل والمساواة، "كانت أولى خطواته تقديم ما لديه من ثروة إلى بيت مال المسلمين" لم يجدوا في عهد خلافته من تقدم لهم الزكاة.

2. تطوير القوانين والتشريعات الاجتماعية ذات العلاقة بالسياسة الاجتماعية، كقانون تنظيم الجمعيات الأهلية (منظمات المجتمع المدني)، قانون الجمعيات التعاونية، قانون الفئات الخاصة كالمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.
3. تحرير مؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي من البيروقراطية الإدارية، وتطوير المناهج والبرامج لتساير المستجدات، وربط التعليم بالتنمية والإنتاج.

2. إصلاح شركات القطاع العام:

إن شركات القطاع العام تعاني من مشاكل عديدة، وعندما نتكلم عن اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر هذا لا يعني أنه يجب إلغاء دور القطاع العام والتخلي عنه، إنما يجب القيام بإصلاح القطاع العام وجعله يقوم بدوره الفاعل إلى جانب القطاع الخاص، ومن المشاكل التي يعاني منها القطاع العام والتي أصبحت معلومة للجميع هي: البيروقراطية، البطالة المقنعة، انخفاض الإنتاجية، عدم مواكبة التقنيات الحديثة التي تساهم في النمو الإنتاجي، المديونية، الحاجة إلى التنظيم وإعادة تأهيل الكوادر الإدارية، الحاجة إلى تحديث القوانين والأنظمة، الحاجة لكادر وظيفي مدرب... إلخ، هذه المشاكل وغيرها يجب القيام على حلها لكي يقوم القطاع العام بممارسة دوره بصورة أفضل مما هي الآن عليه.

أعلنت الحكومة السورية أن حجم خسائر شركات القطاع العام تجاوزت الـ 900 مليون يورو،¹ وهنا نورد بيانات رقمية عن بعض خسائر القطاع العام فمثلاً لقد تجاوزت خسائر القطاع العام أكثر من 80 مليار ليرة سورية في عام 2001، وفي عام 2003 لم تستفد مؤسسات هذا القطاع من حوالي 90 مليار ليرة سورية حيث تم إعادتها إلى الخزينة العامة، أما خسائر مؤسسة الحبوب وحدها في عام 2003 فقد بلغت 12 مليار ليرة سورية، أما المؤسسة العامة للصناعات النسيجية فقد كانت خسائرها 1.7 مليار ليرة سورية، هذا بالإضافة إلى خسائر مؤسسات أخرى. أما البطالة المقنعة فقد بلغت 35%. وفي مجال الاستيراد والتصدير فمعظم الصادرات

¹ <http://www.mowaten.org/economy/12-04/economy-02122004-02.htm>

السورية هي مواد خام من بترول وقطن وتصل إلى 90%، أما الصادرات المصنّعة لم تتجاوز 5% مقابل الواردات المصنّعة التي تجاوزت 50%.¹

وأفادت التقارير الرسمية السورية أن شركة حديد حماة التي يعمل بها 1450 عامل حققت أرباحاً عام 2003 لا تتجاوز 700 ألف يورو فقط، وهي التي تعتبر أفضل حالاً من بقية الشركات العامة، وشركة البطاريات يعمل بها 327 عامل ولا تربح شي، أما شركة أخشاب اللاذقية التي يعمل بها 275 عامل فتخسر 700 ألف يورو، ومثلها شركة الكبريت التي تخسر 840 ألف يورو، وشركة بردي للصناعات التحويلية تخسر 3 مليون يورو. كما تشير الأرقام الرسمية أيضاً إلى أن شركة الأسمدة تخسر منذ 20 عاماً دون إيجاد حل لها، وتراكت الديون عليها حتى وصلت إلى 80 مليون يورو.²

في الحقيقة يعتبر القطاع العام واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية، والذي لعب وما يزال يلعب دوراً مهماً وأساسياً في اقتصادنا الوطني رغم المشاكل والصعوبات التي يعانيتها منذ عشرات السنين والتي أدت إلى التأثير بدرجة أو أخرى على دوره الفاعل والمؤثر على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالإدارات هي نفسها منذ سنوات وسنوات إلا القليل منها، وطريقة تعيين الإدارات هو ذات الأسلوب الذي اتبع في مراحل سابقة، وما تزال كلمات الإصلاح ترن في مسامعنا، فتارة نسمع عن إصلاح اقتصادي وتارة نسمع عن إصلاح إداري، وأخرى تغيير إداري، وثالثة اقتصاد حر، ورابعة وخامسة... إلخ من المصطلحات التي لم تصلنا بعد نتيجة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم يتم إنقاذ هذا القطاع حتى الآن؟ وهل المشكلة في كونه قطاعاً عاماً، أي ذات ملكية عامة؟ وهل الملكية أو عائلية المشروع تسبب الفشل؟ وهل هو فاشل أو مفشل؟ وهل هو خاسر أو مخسر؟ وغيرها من الأسئلة التي يحجب الإجابة عليها حول هذا القطاع وآليته ودوره في عمليتي البناء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في بلدنا.

¹ د. جمال محمود، مجلة الاقتصاد العالمي، العدد 11، آذار 2005، ص 19-20.

² <http://www.mowaten.org/economy/12-04/economy-02122004-02.htm>

والسؤال الذي يطرح نفسه من يتحمل تبعات ذلك هل القطاع العام بذاته؟
كونه قطاع عام أم هذه الإدارات التي لا تعرف من الإدارة إلا توقيع البريد الزيل
بحاشية رئيس المكتب؟

ولكن قبل الولوج في هذا القطاع والإجابة على هذه الأسئلة المطروحة لا
بد من أن نوضح مسألة هامة، وهي أن اقتصادنا هجين وغير محصّن،
وهذا ما أدى إلى ضياع هويته، فلو أمعنا النظر في الوضع الاقتصادي لوجدنا أن
الهوية الاقتصادية لهذا الاقتصاد يكتنفها الغموض والضبابية وعدم وضوح في
الرؤية بحيث لا يتمكن أحد منا أن يحدد هويته أو مفهومه، فليس هو بالاقتصاد
الاشتراكي وليس هو بالاقتصاد الرأسمالي، وليس هو بالاقتصاد المختلط، بمعنى
آخر لا توجد هوية اقتصادية أو طريقة أو أسلوب اقتصادي يوضح ذلك، فتارة
نقول سوق اشتراكية، وتارة نقول سوق رأسمالية، وأخرى اجتماعية، ورابعة يجب
الحفاظ على القطاع العام، وأخرى يجب خصصته، وسادسة يجب تشجيع
الاقتصاد الحر أو ما يسمى بالسوق التنافسية، وكأن مجتمعنا وُجد للتجربة، أما أن
لنا أن نسلك طريقاً واضحاً ومحدداً في مسيرتنا التنموية وفي مختلف المجالات؟
أليس لنا من تجارب الآخرين أسوة حسنة؟ الذين جعلوا من دولهم في مصاف
الدول المتقدّمة.

من الممكن إصلاح شركات القطاع العام، وذلك إما بالقيام بإعادة الهيكلة أو
الاعتماد على مبدأ الإدارة التجارية ثم التحويل إلى شركات مساهمة، وبرأينا يعتبر
هذا من أهم الأدوار التي تقوم بها الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي.

أ- إعادة الهيكلة: تهدف هذه العملية إلى إجراء تغييرات في شركات القطاع
العام بما يسمح برفع كفاءتها وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، وهنا
نقترح ثلاثة طرق لإعادة الهيكلة هي:

أولاً- إعادة الهيكلة التنظيمية: أي إعادة تنظيم الشركة وتفكيكها إلى
وحدات صغيرة، وعادة ما يتم تحويلها إلى شركات مساهمة.

ثانياً- إعادة الهيكلة المالية: وتعني في الأساس إعادة هيكلة الديون القائمة
على الشركة.

ثالثاً- إعادة هيكلة أنشطة الشركة: أي القيام بضخ استثمارات جديدة في الشركة من شأنها تحسين الإنتاجية والتكنولوجيا المستخدمة.

ب- الإدارة على أسس تجارية والتحول إلى شركات مساهمة: تهدف هذه الطريقة إلى إدخال وتطبيق مبادئ وأهداف تجارية في إدارة أعمال الشركات العامة، ويمكن أن يشمل هذا الإجراء إلغاء الدعم المقدم من الحكومة، بالإضافة إلى إقامة هذه المشاريع المملوكة من قبل الدولة على قاعدة تحقيق الجدوى الاقتصادية أولاً، ومن ثم الجدوى الاجتماعية ثانياً، وبذلك تصبح هذه الشركات عرضة أكثر لقوانين السوق، مما يسمح بتحويلها في مرحلة لاحقة إلى شركة مساهمة وإعطائها استقلالية اقتصادية قانونية على أن تتمثل الدولة في مجلس إدارة وتقوم بتعيين أعضائه.¹

وهنا نجد أن إصلاح قطاع المشاريع المملوكة من قبل الدولة (القطاع العام) هو أمر حاسم من أجل إتمام عملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وهناك في الحقيقة مشكلتان تتعلقان بهذه المشاريع، المشكلة الأولى تتعلق بالعبء الاجتماعي، والثانية تتعلق بما يمكن تسميته بالعبء الاستراتيجي. بالنسبة للعبء الاجتماعي فإن على المشاريع أن تهتم بوضع العمالة الزائدة، كما أن عليها أن تؤمن الرواتب التقاعدية لكل العاملين المتقاعدين.

وبما أن الدول في البلدان النامية (ومنها سورية) ليس بمقدور الغالبية منها تغطية هذه الأعباء من خلال ميزانية الدولة، فإنه يجب على الشركات المملوكة من قبل الدولة أن تقوم بتغطية هذه النفقات بنفسها هذه هي المشكلة الأولى، أما بالنسبة للمشكلة الثانية وكما ذكرنا أعلاه تتعلق بالعبء الاستراتيجي، فمعظم العمالة الزائدة تتركز في قطاعات غير قابلة للنمو.

إذن كيف يمكن التعامل مع هاتين المشكلتين؟

أولاً- بالنسبة للعبء الاجتماعي: يجب على الحكومة أولاً إيجاد نظام الأمن الاجتماعي حيث يتولى هذا النظام مسألة رواتب المتقاعدين من المؤسسات المملوكة للدولة، وثانياً يجب على الحكومة إيجاد برامج إعادة التدريب لتتمكن

¹ خصخصة البنية التحتية، سلسلة جسر التنمية، العدد (18)، المعهد العربي للتخطيط، ص 12.

المشاريع المملوكة من قبل الدولة من تسريح العمالة الزائدة، وهذا البرنامج يُمكن الحكومة من تسريح العمالة الزائدة بشرط:

- تقديم حد أدنى من الدعم للعمال المسرحين هذا من جهة.
 - ومن جهة أخرى تقوم الحكومة بإعادة تأهيل هؤلاء العمال، وتساعدتهم في إيجاد وظائف جديدة بحيث يمكن إزالة (حل) العبء الاجتماعي.¹
- ثانياً- أما فيما يتعلق بالعبء الاستراتيجي: فيمكن للدولة إتباع السياسات التالية، وذلك طبقاً لطبيعة المخرجات.

- إذا كانت مخرجات قطاع ما تعتبر ضرورية للدفاع الوطني أو للأمن القومي فإن الحكومة بالتأكيد يجب أن تستثمر في دعم هذا القطاع.
- إذا كانت المخرجات ليست حساسة بالنسبة للأمن القومي الآن، ولكن لها سوق محلية ضخمة، فإن هذه المشاريع يمكن أن تتجه إلى السوق للحصول على رأسمال أجنبي بطريقتين: إما أن يتم إدراج هذه الشركات في أسواق رأس المال الدولية بحيث تتمكن من الوصول المباشر إلى رأس مال أجنبي، أو عن طريق نوع من المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية (فعلى سبيل المثال فإن كل الشركات المنتجة للسيارات في الصين حالياً هي أساساً مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية، والاتصالات مثلاً مدرجة في أسواق الأسهم العالمية)، وهكذا تستطيع هذه المشاريع المملوكة من قبل الدولة أن تقضي على العجز في رأس المال الذي تعاني منه.

- إذا كانت المخرجات لا تتمتع بسوق محلي واسع، فإنها بالتأكيد لن تتمكن من الوصول إلى رأس المال الأجنبي، وفي هذه الحالة يجب على الدولة تشجيع هذه المشاريع لأجل توجيه وتحويل منتجاتها إلى مجال سوق جديد يكون أكثر كثافة في استخدام الأيدي العاملة، وفي الوقت نفسه له سوق محلي ضخم (في الصين مثلاً نجد أن واحدة من

¹ Justin Yifu Lin, Op. Cit, page 29.

أفضل الشركات تنافسية والتي تقوم بإنتاج التلفزيونات الملونة, كانت في الماضي شركة لإنتاج الرادارات).

لا بد من القول: إن المشاريع المملوكة من الدولة يجب أن تكون مسؤولة بشكل مستقل عن تأمين ربحيتها, وأن لا تكون الدولة ملزمة بتقديم الدعم لها على الإطلاق.

الخلاصة: إذا لم تمتلك المشاريع المملوكة من قبل الدولة (شركات القطاع العام) القدرة والمرونة على تأمين الاستقلال المالي والربحية بأحد الأشكال السابقة الأنفة الذكر, عندها يكون الحل الوحيد هو إعلان إفلاسها وبالتالي العمل على خصصتها.

وبحيث تستخدم الخصخصة كأداة للتنمية الشاملة في ظل الدور التصحيحي للدولة ضمن استراتيجية التنمية المعتمدة على السوق وليست هدفاً يعمل لأجله.

3. تفعيل دور القطاع الخاص:

إن الخصخصة بالمفهوم العام تعني انتقال ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص. وإن أحد أهداف الإصلاح الاقتصادي تكمن في إعطاء كل من القطاع العام والخاص دوره الذي يجب أن يقوم به والعمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة.

وبما أنه في ظل اقتصاد السوق يكون الدور الرئيسي للقطاع الخاص فلا بد من تفعيل دور هذا القطاع وجعله يقوم بدوره على أكمل وجه آخذين بعين الاعتبار بعض الطرق لإبراز دور القطاع الخاص كإدخال طرق حديثة للإدارة, وإدخال تكنولوجيا متطورة, استخدام الكفاءات, إتاحة فرص للاستثمار الأجنبي والمحلي... إلخ.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ثلاث نقاط هامة في هذا المجال:

النقطة الأولى: وهي أن ازدهار القطاع الخاص في أي بلد سوف يؤدي (وعلى عكس ما هو معروف لدى غالبية الأوساط) إلى توسيع قاعدة الملكية من خلال انتشار الشركات المساهمة والتي من خلالها يستطيع أي فرد مهما كانت مدخراته أن يشتري الأسهم التي يريد, وأما ما نلاحظه الآن من قطاع خاص في سورية فهو بنظرنا لا يتعدى كونه قطاع عائلي أو حرفي.

النقطة الثانية: القطاع الخاص هو وحده القادر على استيعاب الأعداد الكبيرة الوافدة سوق العمل سنوياً.

النقطة الثالثة: إنني أختلف مع الكثيرين الذين يؤيدون فكرة أن رأس المال جبان، هذه الفكرة التي طالما تمسك بها أصحاب رؤوس الأموال لتحقيق مزيد من التسهيلات والإعفاءات. وأنا أقول عكس ذلك بأن رأس المال يجب أن يكون مغامراً (وليس جباناً) حيث أن عنصر المخاطرة يلعب دوراً هاماً في تحقيق هامش ربح حقيقي يساهم في تحقيق مزيد من الاستثمارات في قطاع معين أو في دولة ما.

ولو كان رأس المال جبان لما كانت قد أقدمت العديد من الشركات العالمية للاستثمار العقاري في سورية (ومنها شركة إعمار على سبيل المثال) وذلك في ظل الظروف الحرجة التي تمر بها المنطقة. وهنا يكمن دور الدولة في تهيئة الظروف الموضوعية والقانونية نحو القطاع الخاص.

وفي سورية كان القطاع الخاص قد حقق زيادة في الاستثمار سنة 1991 بفضل قانون الاستثمار رقم /10/، وخلال الفترة 1992-1995 وصلت هذه الزيادة ذروتها (في عام 1994 بنسبة 62% وعام 1995 بنسبة 58.5%). ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض لتصل عام 1996 إلى 12% وعام 1997 إلى 14%، وذلك بعد أن تناقص حجم الاستثمار بالنسبة لعام 1994 بمعدل 10% عام 1996 وحوالي 30% عامي 1997 و1998. عادت هذه النسبة إلى الانحدار عام 1996 حيث بلغت 52%. واستمر هذا الانحدار ليصل إلى ما يزيد قليلاً عن 40% عامي 1997 و1998. ربما كان هذا الانحدار ناجم عن سوء تطبيق قانون الاستثمار رقم /10/، إضافة للبيروقراطية واختلاف الإدارات في تفسير النصوص، مما يفرض عليه تكرار المراجعات، ومضاعفة الوقت اللازم لإنجاز أي إجراء، إضافة لتزايد تكلفة الحصول على الخدمات

الضرورية لعمل المنشأة من طرق وكهرباء ومياه وهاتف، وبالتالي من تبيد قاهر للجهد والمال.¹

كما أن للقطاع الخاص الكثير من المساهمات على الصعيد الاقتصادي ففي مجال التصدير كان لهذا القطاع حصة تنمو بشكل مستمر فقد بلغت 17% ووصلت إلى 24%، وفي مجال التوظيف فإنه يستوعب أكثر من 3.600 مليون فرد من مجموع القوى العاملة في سورية البالغة نحو 5.300 مليون فرد، أي يضم بحدود 70% من القوى العاملة.²

والجدول التالي يبين نسب العاملين في كل من القطاعين العام والخاص خلال الأعوام 2001-2003:

الجدول رقم (1): يبين نسب العاملين في كل من القطاعين العام والخاص خلال الأعوام

2003-2001

العام	القطاع الخاص	القطاع العام
2001	34.8%	58.5%
2002	52.1%	24.2%
2003	34.9%	27.2%

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام 2001-2002-2003.

كما أن سورية الآن تقوم بتفعيل دور هذا القطاع من خلال السماح بإنشاء مصارف خاصة، ومشاريع استثمارية خاصة، وتعديل بعض القوانين التي تفسح للقطاع الخاص المجال للقيام بدوره، كقوانين خاصة بالاستثمار والضرائب والرسوم الجمركية.

4. إصلاح القطاع المالي والمصرفي:

إن النظام المالي والمصرفي هو الدعامة الأساسية لنمو اقتصاد سليم وهو رافعة التنمية حيث أثبتت العديد من الدراسات النظرية والعملية دور الأسواق

¹ <http://mafhoum.com/syr/articles/abdelnour/abdelnour2.htm>

² د. جمال محمود، مجلة الاقتصاد العالمي، العدد 11، آذار 2005، ص 19-20.

المالية في النمو الاقتصادي, وإذا كان النظام المالي يعاني من أية مشاكل فلا بد من القيام بحلها, وذلك بإتباع سياسات إصلاحية, فالقطاع المالي والمصرفي في سورية يعاني من مشاكل عدة وحلها قد يكمن في تحرير أسعار الفائدة, وعدم التدخل في عملية تخصيص التسهيلات الإئتمانية حيث يجب ترك الأمر للمصارف وذلك وفق معايير مصرفية تعمل بها. أيضاً إعطاء استقلالية كبيرة للبنك المركزي والعمل على زيادة التنافس بين المصارف, وعدم التدخل في تحديد تعرفه الخدمات المصرفية إنما تركها تتحدد على أساس المنافسة, العمل على تشجيع الاستثمارات, نشر التقانات المصرفية الحديثة, والإنفاق على التدريب وتطوير المهارات المصرفية للموارد البشرية المحلية, تطور نظم المحاسبة لتتناسق مع النظم والمعايير الدولية, إتاحة المجال لإنشاء مصارف خاصة, القيام بإصلاح المصارف التي تعود ملكيتها للدولة. إضافة لذلك لا بد من وجود سوق للأوراق المالية خاصة في ظل الحديث عن الشراكة السورية الأوروبية واقتصاد السوق الاجتماعي أصبح وجود هذه السوق ضرورة حتمية, يجب العمل بشكل دؤوب على تنفيذ هذه الخطوة. كذلك الأمر القيام بإصلاح القوانين الناظمة في مجال الضرائب والرسوم العامة ومنها الجمركية.

ففي الصين مثلاً كانت أكبر أربعة مصارف هي (بنك الصين, بنك الإعمار الصيني, بنك الصين للصناعة والتجارة, بنك الزراعة) هذه المصارف هي ملك الدولة وكانت تعاني من مشاكل مالية كبيرة, فقد كان عبء القروض على هذه المصارف ما يقارب 290 مليار \$, وقد قامت الصين بسلسلة من الإصلاحات حيث أصبح بنك الصين في عام 2004 شركة مساهمة عاملاً بتحقيق تحسن في الإدارة وضمن نجاح الإصلاحات.¹

أما في سورية فقد تم إصدار القانون رقم 28 لعام 2001 القاضي بالسماح بإنشاء مصارف خاصة ومشتركة بعد أن كان العمل المصرفي حكراً على الدولة منذ عام 1963.²

¹ صحيفة الشعب اليومية, www.arabic-people.com.cn

² د. جمال, مجلة الاقتصاد العالمي, العدد 11, آذار 2005, ص18.

في الآونة الأخيرة ارتفع عدد المصارف الخاصة المرخص لها في سورية إلى ستة بعد أن وافقت الحكومة على الترخيص لبنك (بيلوس) والبنك (العربي) وبنك (عودة). وكان الترخيص جرى مطلع العام الفائت لثلاثة مصارف (مصرف بيمو السعودي - الفرنسي، وبنك التمويل الدولي الأردني، وبنك سورية والمهجر).¹

5. تهيئة مناخ الجذب الاستثماري:

إن كثيراً من البلدان النامية غير قادرة على القيام باستثمارات داخلية رغم البيئة الطبيعية المناسبة وذلك لعدم توفر الإمكانيات المادية، ومن أجل الاستفادة من البيئة الخام المناسبة لعمليات الاستثمار كان لا بد من توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية ويتم تهيئة هذا المناخ من خلال خلق عوامل جذب والعمل على إلغاء العوائق التي تقف في طريق الاستثمارات، وعوامل الجذب هذه تتمثل في الإعفاءات الضريبية، والحوافز، والمناطق الحرة، توفر البنية التحتية المناسبة، سهولة تعامل المستثمرين مع الدوائر الرسمية، القوانين النافذة التي تضمن للمستثمر حقوقه وأمنه، قوانين حماية الملكية الفكرية والفردية وقوانين دعم المنافسة، وقوانين تحرير التجارة، وجود نظام مصرفي متطور...إلخ.

ولابد لنا أيضاً من التركيز على الاستثمار الداخلي فيجب ألا يتم الاعتماد على الاستثمارات الخارجية فقط، إنما العمل على تشجيع الاستثمار الداخلي ولو أنه ضعيف جداً في البلدان النامية نتيجة لضعف الإذخارات أولاً، ولعدم وجود المحفزات ثانياً. وفي سورية تم إتباع العديد من الإجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

في المنطقة الحرة في عدرا يجري حالياً إقامة مجمع استثماري يضم نحو 600 معمل ومصنع لمئة وسبعين شركة صينية على شكل مدينة لإنتاج العديد من السلع الصينية وتوزيعها انطلاقاً من سورية إلى 17 دولة. وتقدر كلفة إنشاء هذا المشروع بـ 10 ملايين دولار ومن المقدر أن يكون حجم التبادل التجاري من

¹ <http://www.mowaten.org/economy/11-04/economy-18112004-02.htm>

خلال استيراد البضائع ومن ثم تصديرها بـ 500 مليون دولار للدول الـ17 وسيزداد هذا الرقم في المرحلة الثانية ولاسيما بعد إنشاء الـ600 معمل ومصنع.¹ ومؤخراً تم توقيع عقود استثمارية كنتيجة للإصلاحات السورية وهذا الاستثمار تقوم به شركة إعمار العقارية وهذا الاستثمار عبارة عن مشروعين كبيرين بقيمة 3.9 مليار دولار تحت تسمية "البوابة الثامنة" و"تلال دمشق" وهما يضمن وحدات سكنية ومكاتب تجارية ومحلات لبيع التجزئة. وكان الدكتور عبد الله الدردري قد صرّح بأن قيمة مشاريع الاستثمار الخاص في سورية تجاوزت مع هذين المشروعين 220 مليار ليرة سورية ذلك خلال الأشهر العشرة الأخيرة.² وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار عند إعطاء أو منح التسهيلات أو الإعفاءات الضريبية وغيرها للمشاريع المشمّلة بقانون الاستثمار رقم 10 أن يراعى منح هذه الإعفاءات على أساس التوزيع القطاعي والجغرافي لمجمل هذه المشاريع.

نظام الـ B.O.T (بناء- تشغيل- تحويل):

هذا النظام يعتبر أحد الأدوات المستخدمة في تنفيذ الاستثمارات, حيث يقوم القطاع الخاص سواء محلي أو أجنبي وفق هذا النظام بتصميم وبناء وتشغيل المشروع للحكومة, هذا النظام تم استخدامه في العديد من الدول النامية والمتقدمة وذلك لما يحققه من ربح خلال فترة تشغيل المشروع سواء للقطاع الخاص أو للدولة التي تم الاستثمار بها, ومن أمثلة الاستثمار التي اتبعت نظام B.O.T هو مشروع نفق القناة بين بريطانيا وفرنسا وكانت تكاليفه قد بلغت نحو 20 مليار \$, وفترة امتيازته 55 سنة,³ بالإضافة إلى إنشاء مطار الكويت, وغيرها من المشاريع العملاقة. أما دور الدولة الذي يجب أن تقوم به عند إنشاء مشروع النظام B.O.T فهو إعداد المناخ القانوني الذي يعمل المشروع في ظلّه كالإعفاء الضريبي,

¹ <http://www.mowaten.org/economy/12-04/economy-16122004-02.htm>

² هناء ديب, مجلة الاقتصادية, العدد 217, 23 تشرين الثاني, 2005, ص4.

³ نظام (بناء, تشغيل, تحويل) سلسلة جسر التنمية, العدد 32, المعهد العربي للتخطيط, ص4.

وقوانين العمل، وتحويلات الأرباح وحماية المستثمر الأجنبي، إضافة إلى إبرام اتفاقية مع شركة المشروع حيث توضح حقوق والتزامات كلا الطرفين.

ولنظام B.O.T مزايا عديدة منها:

- أ. تمكين الدولة من توفير خدمات ضرورية لا تكفي مواردها لتوفيرها.
- ب. إقامة مشروعات جديدة ذات طبيعة خاصة تسهم في الرواج الاقتصادي نتيجة الأموال التي يتم إنفاقها في المشروع.
- ج. رفع الطاقة التشغيلية للاقتصاد الوطني وتقليل الفاقد وغير المستغل من الطاقات، مما يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- د. يمثل هذا النظام فرصة جيدة لتشجيع تدفق الاستثمارات والتكنولوجية الحديثة واكتساب خبرات فنية متقدمة من الخارج.
- هـ. تنشيط أسواق المال من خلال الأسهم والسندات التي يمكن أن تطرحها الشركات التي تؤسس لتنفيذ مشروع B.O.T.
- و. يمكن هذا المشروع الدولة من توجيه مواردها الاقتصادية إلى المشروعات الاستراتيجية التي يعجز القطاع الخاص عن تنفيذها.
- ز. يسمح هذا النظام بتحويل المخاطر المالية التجارية من الحكومة إلى القطاع الخاص.
- ح. نقل التكنولوجيا.
- ط. تدريب العناصر المحلية التي ستولى تشغيل وصيانة المشروع بعد تسليمه للحكومة.

أهم السياسات والضوابط المستقاة من التجارب العالمية ما يلي:

- أ. لما كانت فلسفة نظام (B.O.T) تقوم أساساً على إقامة المشروعات الوطنية برؤوس أموال أجنبية، وليس باستغلال احتياطي الدولة من العملات الصعبة، لذلك لا بد من التنبيه إلى خطورة الأمر والمبادرة إلى ربط الموافقة على أي مشروع بنظام (B.O.T) من قبل مستثمرين أجنبياً بأن يتم تمويله بأموال أجنبية من الخارج.

- ب. الطلب من الشركات المنفذة لهذا النظام إعادة استثمار جزء من أرباحها في سورية.
- ج. من الممكن فرض شروط أخرى على هذا النظام مثل إقامة مشاريع أخرى صغيرة ومتوسطة ذات طبيعة فنية غير متوفرة في البلد.
- د. اشتراط إشراك المؤسسات والكوادر الوطنية في التصميم والتنفيذ والإشراف والتشغيل, بالإضافة إلى إلزام شركة المشروع بتدريب العناصر المحلية التي ستتولى تشغيل وصيانة المشروع بعد تسليمه للحكومة.
- هـ. ضرورة الاعتماد على منهج (النافذة الواحدة) والذي يتم بموجبه حصر تعامل شركة المشروع مع مكتب حكومي واحد للحصول على كافة الموافقات والتصاريح اللازمة لتشديد وتشغيل المشروع, كما ينبغي الإشارة إلى ضرورة وجود قانون خاص بنظام (B.O.T) إذا استقر الأمر على إتباعه.
- و. إنشاء جهاز حكومي متخصص بتقييم واختيار أنواع ومستويات التكنولوجيا المنقولة ووضع الضوابط والقيود على التكنولوجيا المنقولة, أهمها رفض التكنولوجيا التي لها نظائر في السوق المحلية. وهنا نشير إلى أن مثل هذه السياسات والضوابط, وإن كانت تساعد في زيادة المنافع التي تحققها الدولة من نظام (B.O.T), إلا أن المغالاة في تطبيقها, قد تكون عامل طرد للمستثمرين كما أن نجاح هذه السياسات والضوابط سلفاً يتوقف على عدة عوامل منها مدى جاذبية الدولة كسوق بصفة خاصة, والقدرة على التسويق لغرض الاستثمار محلياً ودولياً, ومدى ضرورة المشروع للاقتصاد الوطني.

6. تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لقد وصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة الصغر, والتي يعمل بها بين 50-100 عامل بالمشروعات المتوسطة, أما مؤسسات التمويل الدولية فتحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الاستثمار مقداره 2.5 مليون \$ بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة.¹

¹ تنمية المشروعات الصغيرة, سلسلة جسر التنمية, 94, ص4.

والمشروعات المتوسطة والصغيرة لها أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي حسب مصادر منظمة التعاون والتنمية فهي تمثل 25-30% من مجموع صادرات المنتجات المصنعة، وتبلغ مساهمة هذه الصادرات في الناتج المحلي ما يقارب 12% من صادرات الاقتصاديات الآسيوية، 4-6% من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.¹

في سورية صدر القانون رقم 71 عام 2001 لإنشاء هيئة مكافحة البطالة والتي مهمتها الأساسية العمل على تأمين فرص العمل من خلال دراسات وخطوات تقوم بإنجازها وتوفير المناخ المناسب لإتاحة المجال للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والتي بدأنا نتلمس جدواها في الفترة الأخيرة فقد ذكر مدير عام هيئة مكافحة البطالة أن الهيئة حققت حتى 2005/6/30 نحو 148000 فرصة عمل وأنفقت نحو 15 مليار ليرة سورية، كما أوضح أن الهيئة مولت حتى عام 2005 نحو 19735 مشروعاً صغيراً ويتراوح سقف تمويل هذه المشاريع بين 100 ألف إلى 3 مليون ليرة سورية، أما في مجال المشروع الأسري الذي يبلغ سقفه 100 ألف ليرة سورية فقد مولت الهيئة 42800 مشروع أسري.²

7. تحرير الخدمات:

لتطور أي بلد لابد من وجود بنية تحتية مؤهلة توفر خدمات تحقق بيئة داعمة للتنمية، وهذه الخدمات تتمثل في الاتصالات والبنوك والمواصلات والتأمين والصحة الذي يعتبر شرط أساسي للنجاح الاقتصادي.

8. التعليم والتدريب:

إن مستويات التعليم العليا لا يمكن تمويلها بشكل كافٍ من المصادر الحكومية، لذلك يتجسد الدور الرئيسي للدولة في ضمان تعليم أساسي جيد لجميع

¹ قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار، الإسكوا، ص5.

² مجلة الاقتصادية، العدد 208، آب 2005، ص6.

المواطنين يتمثل في معرفة القراءة والكتابة والحساب، ففي الوقت الراهن تبلغ تكلفة التلميذ في مرحلة التعليم العالي التي تتحملها الدولة عشرة أضعاف تكلفة التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي.¹

ففي سورية تراجع الإنفاق على التعليم بكافة مستوياته خلال السنوات 1985-1996 مما يقارب 6.1% من الناتج القومي الإجمالي إلى نحو 4.2% من الناتج عام 1996، هذا في الوقت الذي ازداد فيه عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية بمعدل وسطي سنوي يقارب 2.6% خلال السنوات 1985-1998، أي بزيادة إجمالية تقارب 40% عن عددهم عام 1985، وازداد عدد طلاب المرحلة الإعدادية بما يقارب 24% خلال نفس الفترة، كما ازدادت نسبتهم في التعليم الثانوي بفروعه المختلفة بما لا يقل عن 30%. وهذا يعني أن نصيب الإنفاق على تعليم الفرد قد لحظ انخفاضاً هائلاً في العقدين الماضيين.

أما في السنوات الأخيرة ونتيجة لحرص الحكومة على تأمين التعليم كضرورة أساسية لكل مواطن نلاحظ تطور ملحوظ في الأعداد التي تتزايد بشكل سنوي على كافة المستويات الدراسية، ويمكن النظر إلى تطور التحصيل العلمي في سورية خلال الأعوام التالية 1995-2000-2002:

الجدول رقم (2): يبين تطور التحصيل العلمي في سورية خلال الأعوام التالية

1995-2000-2002

العام	1995	2000	2002
معدل التطور %	9.931	10.138	10.339

المصدر: عبد الله الكفري، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية حسب المحافظات لعام 2002.

لكنه في سورية حوالي أكثر من 30% من الأيدي العاملة لديهم مستوى تعليمي منخفض، ويجدون صعوبة في التعامل مع التكنولوجيا، 43.1% يعملون في القطاع غير الرسمي، وهم بالتالي غير محميين بقوانين العمل، وأن أكثر من نصف العاملين في هذا القطاع لم يحصلوا إلا على الحد الأدنى من التعليم، أما القطاع

¹ الاستجابة للعولمة، سياسات تكوين المهارات وتقليص البطالة، ص58.

العام يستوعب أكبر عدد من خريجي المدارس الثانوية 48.1%، والمعاهد المتوسطة 79.1% وخريجي الجامعات 62.2%.¹

ورغم الاهتمام الملحوظ إلا أنه يوجد بعض نقاط الضعف في التعليم فمثلاً الجامعات السورية لا تكيف برامجها مع احتياجات الاقتصاد العالمي الذي يتحرك بحركة التكنولوجية إضافة إلى مجموعة المشاكل الأخرى التي تتعلق بهيكل النظم التعليمية وموضوع اللغات رغم أن هذا الأمر قد بدء أخذه بعين الاعتبار في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يزال يعاني من ضعف.

ولذلك لا بد من القيام بالعمل على تهيئة الكوادر المتعلمة بشكل كامل للخروج إلى الوسط العملي حيث تكون مهيئة للخوض في غمار العمل، طبعاً هذا مرفق بحالة تأمين فرص العمل للخريجين من خلال إنشاء الاستثمارات والمشاريع التي تستوعب الأعداد الهائلة التي تحمل شهادات جامعية وثانوية وغيرها.

9. تنشيط القوى العاملة:

هنا تحضرنى أغنية للفرنسي جاك برييل: "إذا أردت أن تقتل إنسان فلا تطلق النار عليه، وإنما اتركه عاطلاً عن العمل"، وهناك مقولة مشهورة لكينز: "دع العمال يحفرون الخنادق ثم يعيدوا ردمها إلى ما كانت عليه". خط بايكال أمون على سبيل المثال طوله 5000 كم بنوه الشباب واستمرت عملية البناء هذه 5 سنوات. كل هذا يدل على أهمية القضاء على البطالة وهذه هي من أهم الأدوار التي تقوم فيها الدولة في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي، فلو عدنا إلى سورية لوجدنا أنها تعاني من معدلات بطالة كبيرة نسبياً، وهذا الجدول يبين مثلاً نسب البطالة التي تعاني منها سورية خلال الأعوام التالية:

¹ العولمة وأسواق العمل في الإسكوا، ص 62-63.

الجدول رقم (3): يبين نسب البطالة التي تعاني منها سورية خلال الأعوام

2003-2002-2001-1998

العام	1998	2001	2002	2003
المعدل	%20	%11.2	%11.7	%10.8

المصدر: المجموعات الإحصائية: 2003-2002-2001.

والجدول التالي يبين التركيب العمري للمتغلبين عن العمل حسب الحالة

التعليمية للسنوات 1981-1997-1998-2001-2002-2003:

الجدول رقم (4): يبين التركيب العمري للمتغلبين عن العمل حسب الحالة التعليمية للسنوات

2003-2002-2001-1998-1997-1981

الحالة التعليمية	1981	1997	1998	2001	2002	2003
أمي وملم	%57.7	%73.7	%12.3	%14.9	%11.5	%6
ابتدائية وإعدادية	%32.9	%18.1	%65	%52.7	%72.8	%61.1
ثانوية	%4.4	%6.5	%9.8	%73	%3.3	%16.1
معاهد متوسطة	%1.9	%0.3	%7.7	%3.3	%1.4	%7.7
جامعة	%3.1	%1.4	%5.2	%3	%0.8	%3.4

المصدر: الأعوام 1981-1997-1998: د. محمد سعيد الحلبي، مجلة الاقتصاد العالمي، العدد 5، أيلول 2003، ص12. والأعوام 2001-2002-2003: المجموعات الإحصائية: 2003-2002-2001.

وكان البرنامج التنفيذي لمكافحة البطالة للفترة من 2000-2005 الذي

أعدته هيئة تخطيط الدولة قد تضمن توفير 582000 فرصة عمل تكلفتها 50

مليار ليرة سورية توزع على خمس سنوات كالتالي:¹

السنة	عدد الفرص
الأولى	50000 فرصة عمل
الثانية	90000 فرصة عمل
الثالثة	110000 فرصة عمل
الرابعة	120000 فرصة عمل
الخامسة	170000 فرصة عمل

¹ د. محمد سعيد الحلبي، مجلة الاقتصاد العالمي، العدد5، أيلول 2003، ص13.

وتشير الدراسات إلى أن سوق العمل السوري تتطلب إيجاد 200000 فرصة عمل سنوياً، وهذا يتطلب توظيف استثمارات بما لا يقل عن 5 مليار \$، أي أن تكلفة فرصة العمل تتراوح بين 15 - 25 ألف.¹

10. حوكمة الشركات:

لقد خلصت نتائج الأبحاث المتعددة والمستمرة في هذا الشأن إلى تعريف مصطلح حوكمة الشركات على أنه: "التطبيق السليم للقوانين واللوائح التي تضمن الإفصاح وحقوق المساهمين، وتسهم في الحد من أساليب الاحتيال وتضارب المصالح".²

أما عملية حوكمة الشركات فتتم من خلال عدة أساليب نذكر منها: التأكيد على الشفافية في كافة تعاملات الشركة، وعملياتها كالمحاسبة والمشتريات والتعاملات المالية، العمل على تحسين إدارة الشركات، أيضاً الشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقترضين، وبالتالي السماح لقدر كبير من الحرية في نطاق أحكام القانون.

¹ د. محمد سعيد الحلبي، مجلة الاقتصاد العالمي، العدد 5، أيلول 2003، ص 13.

² ماجد شوقي، حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للدول المتقدمة... ص 2.

المقترحات و التوصيات

1. دعم السوق التنافسية ووضع الأطر التنظيمية الداعمة للتنافس في أسواق السلع والخدمات التي هي الدافع الأساس في رفع الكفاءة الاقتصادية للإنتاج وذلك بغض النظر عن عائدة الملكية إلى القطاع العام والخاص.
2. مراعاة سرعة وعمليات الخصخصة في ضوء تحويل الاستثمارات الجديدة المطلوبة لاستمرارية توسيع القاعدة الإنتاجية ومعدلات النمو، وأن تكون الخصخصة عبارة عن أداة للتنمية الشاملة، وليست هدفاً يُعمل لأجله.
3. أن يتم التنسيق بين تطبيق آليات السوق وبين العدالة الاجتماعية والتركيز على معالجة المظاهر الاجتماعية السلبية لعملية التحول واحتواء الفقر والبطالة والعمالة غير المؤهلة، هذه المظاهر التي تخلق بالضرورة فئات اجتماعية مهمشة من الممكن أن تؤثر على وحدة السوق.
4. أن يرافق عمليات التحول لاقتصاد السوق صناديق ضمان اجتماعية والعمل على تفعيلها.
5. القبول بتعايش أشكال الإنتاج المختلفة في ظل صيغة لسوق مؤسسي يقبل بالوحدة في إطار التنوع.
6. تطبيق نظام حوكمة الشركات من خلال التطبيق السليم للقوانين واللوائح التي تتضمن الإفصاح وحقوق المساهمين وتحدّ من عمليات الفساد وتضارب المصالح.
7. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي سعت بنجاح بالتحول إلى اقتصاد السوق بما يتلاءم ويتناسب مع ظروف بلدنا، ونركز هنا على إيجابية الاعتماد على نظام B.O.T كأحد أشكال جذب الاستثمارات إلى سورية.
8. تعزيز دور الدولة في ظل آليات السوق من خلال النقاط التي ذكرناها سابقاً، وبخاصة قطاع التعليم والصحة والخدمات العامة والمحافظة على البيئة وإتباع سياسة حكيمة في مجال السياسات النقدية والمالية.

الخاتمة

إن المرحلة التنموية الهامة التي تعيشها سورية الآن خاصة في ظل إقدامها على الشراكة السورية الأوروبية، وفي ظل عملية التطوير والتحديث، وبما أن الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي حدثاً هاماً وضرورياً يجب أن يتم الوصول إليه بخطى ثابتة وقوية كي يتم جني نتائج ترفع من مكانة الاقتصاد السوري تجاه الاقتصادات والتكتلات العالمية، فإنه لا بد من تعزيز دور الدولة في ظل آليات السوق حيث ألقينا الضوء على بعض الجوانب التي تحتاج لتدخل الدولة بها، ولكن آلية التطبيق والسير بها قد تؤدي إلى ظهور مستجدات تنتج من احتكاك الأهداف المخطط لها مع التطبيق الفعلي على أرض الواقع، وقد تواجه هذه التجربة العديد من الصعوبات ولكن يجب العمل على منع هذه الصعوبات من إعاقة العملية التنموية والعمل على حلها، وذلك بتكافل جميع قطاعات المجتمع في سبيل الوصول إلى اقتصاد سوق اجتماعي يجعل من سورية تجربة يحتذى بها كما نحن الآن نقوم بأخذ تجارب الآخرين كنماذج للدراسة.

وإنني أخشى ما أخشاه وبننتيجة الضغوط الخارجية على سورية في هذه المرحلة أن يكون من الضرورة بمكان أن نستبدل ما أسميناه باقتصاد السوق الاجتماعي إلى شكل آخر وهو الاقتصاد المقاوم.

المراجع

1. الاستجابة للعولمة, سياسات تكوين المهارات وتقليص البطالة.
2. تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية, المعهد العربي للتخطيط.
3. تنمية المشروعات الصغيرة, سلسلة جسر التنمية, 94.
4. خصصة البنية التحتية, سلسلة جسر التنمية, العدد (18), المعهد العربي للتخطيط.
5. د. جمال المحمود, مجلة الاقتصاد العالمي, العدد 11, آذار 2005.
6. د. محمد سعيد الحلبي, مجلة الاقتصاد العالمي, العدد 5, أيلول 2003.
7. صحيفة الشعب اليومية, www.arabic-people.com.cn.
8. الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية, الإسكوا.
9. عبد الله الكفري, الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية حسب المحافظات لعام 2002.
10. العولمة وأسواق العمل في الإسكوا.
11. قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار, الإسكوا.
12. ماجد شوقي, حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للدول المتقدمة.
13. مجلة الاقتصادية, العدد 208, آب 2005.
14. المجموعات الإحصائية السورية للأعوام 2001-2002-2003.
15. نظام (بناء, تشغيل, تحويل) سلسلة جسر التنمية, العدد 32, المعهد العربي للتخطيط.
16. هناء ديب, مجلة الاقتصادية, العدد 217, 23 تشرين الثاني, 2005.
17. <http://www.arabborsa.com/articale.php2.articlied=89>
18. <http://www.mowaten.org/economy/12-04/economy-02122004-02.htm>
19. <http://www.mowaten.org/economy/12-04/economy-02122004-02.htm>
20. <http://mafhoum.com/syr/articles/abdelnour/abdelnour2.htm>
21. <http://www.mowaten.org/economy/11-04/economy-18112004-02.htm>
22. <http://www.mowaten.org/economy/12-04/economy-16122004-02.htm>
23. Justin Yifu Lin, Op. Cit.